مقارنة بحركة شهر سبتمبر الماضي

«الشال»: سوق الكويت في أكتوبر أقل نشاطاً والقيم تراجعت

■ المؤشر السعري بلغ 7946 نقطة في نهاية الشهر

■ ارتفاع ملحوظ في قيمة الأسهم خلال الأشهر الماضية

رأى تقرير الشال ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر أكتوبر 2013 كان أقل نشاطا، مقارنة بأداء شهر سبتمبر 2013، إذ تراجعت كل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة وكذلك عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية آخر يوم عمل في الشهر، قد بلغت نحو 467.2 نقطة، متراجعة بنحو 3.9نقطة، أي ما يعادل 0.8 في المئة، مقارنة بمثيلتها لشهر سبتمبر 2013، حين بلغت نحو 463.4 نقطة، ولكنه لازال مرتفعا بنحو 29 نقطة، أي ما نسبته 6.6 في المئة، عن مستوى إقفال عام 2012. وبعد إضافة نسبة التوزيعات النقدية للبورصة عن عام 2012 والبالغة نحو 3 في المئة، تزيد نسبة ارتفاع مؤشر الشال إلى نحو 9.6 في المئة. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال شهر أكتوبر عند 467.2 نقطة، بتاريخ 2013/10/31، بينما بلغت أدناها عند 458.9 نقطة، بتاريخ 2013/10/07.

وأشار أما مؤشر البورصة الرسمي، وهو مؤشر سعري، فقد بلغ مستواه 7946.4 نقطة، في نهاية أكتوبر من العام الحالي، مقارنة بنحو 5934.3 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 33.9 في المئة. وبلغ مؤشر البورصة الوزني الرسمي مستوى 467.5 نقطة، مقارنة بنحو 417.7 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 11.9 في المئة، وبلغ مستوى مؤشر الكويت 15 نحو 1101.9 نقطة، مقارنة بنحو 1009.6 نقطة في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته نحو 9.1 في المئة وهي نسبة قريبة جدا من ارتفاع مؤشر الشال. ويوضح الرسم البياني «رقم 1» تطور حركة مؤشر «الشال» ومؤشر البورصة «السعري والوزني»، خلال ما مضى من عام 2013.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة «18 يوم عمل»، وانخفاضها جاء بسبب عطلة عيد الأضحى، نحو 625.4 مليون دينار كويتي، متراجعة بما قيمته 381.3 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 37.9 في المئة. قياسا بمثيلتها لشهر سبتمبر 2013، حين بلغت نحو 1006.7 مليون دينار كويتي، أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ، خلال الشهر، نحو 34.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 45.8 مليون دينار كويتي في شهر سبتمبر 2013، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 24.1 في المئة. وكانت أعلى قيمة قد تحققت في يوم واحد، خلال الشهر، هي 50.6 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2013/10/20، في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 2013/10/09، عندما بلغت نحو 16.1 مليون دينار كويتي. وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 7108.9 مليون سهم وبمعدل يومي بلغ 394.9 مليون سهم، وبانخفاض قارب نحو 102.8 مليون سهم، أي ما نسبته 20.7 في المئة، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر البالغ نحو 497.7 مليون سهم. وبلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 151.7 الف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 8428 صفقة، وبانخفاض بلغت نسبته 25.4 في المئة، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر.

وبلغت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 196- شركة- نحو 31906.8 مليون دينار كويتي، وعند مقارنة القيمة السوقية، ما بين سبتمبر وأكتوبر 2013، نلحظ ارتفاع بحدود 249.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.8 في المئة. وعند مقارنة القيمة السوقية، ما بين 2013/10/31 ونهاية عام 2012 لعدد 195 شركة مشتركة- بعد إدراج بنك وربة خلال شهر سبتمبر -2013 نلاحظ أنها حققت ارتفاعا بلغ نحو 2903 مليون دينار كويتي، اي ارتفاع بلغت نسبته 10.1 في المئة وهو ارتفاع أقرب إلى قراءة مؤشر الشال ثم مؤشر كويت 15. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2012، بلغ 149 شركة من أصل 195 شركة مشتركة في السوق. في حين سجلت نحو 38 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 8 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها، سجلت شركة «بيان للاستثمار» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 265.2 في المئة، تلتها شركة «دبي الأولى للتطوير العقاري» بارتفاع قاربت نسبته 227.8 في المئة، بينما سجلت شركة «رمال الكويت العقارية» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 56 في المئة، تلتها في التراجع شركة «الفنادق الكويتية» بخسارة بلغت نحو 35.3 في المئة. وحقق 11 قطاعا مكاسب، من أصل 12 قطاعا، و حقق قطاع السلع الاستهلاكية ارتفاعا كان الأعلى بحدود 40.7 في المئة، وسجل قطاع الخدمات المالية ثاني أكبر ارتفاع بنحو 27.9 في المئة، في حين سجل قطاع الاتصالات الانخفاض الوحيد بنحو 11.1 في المئة.

وعند قياس أداء البورصة، خلال الشهور العشرة الفائتة من السنة «205 أيام عمل»، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد بلغت نحو 10133.7 مليون دينار كويتي «35730.9 مليون دولار أمريكي»، مقارنة بنحو 5897.3 مليون دينار كويتي، في الشهور العشرة الأولى من عام 2012، أي بارتفاع بلغ 4236.4 مليون دينار كويتي ونسبته 71.8 في المئة، أي ارتفاع كبير في سيولة السوق، ولكن معظم الارتفاع غير صحي.

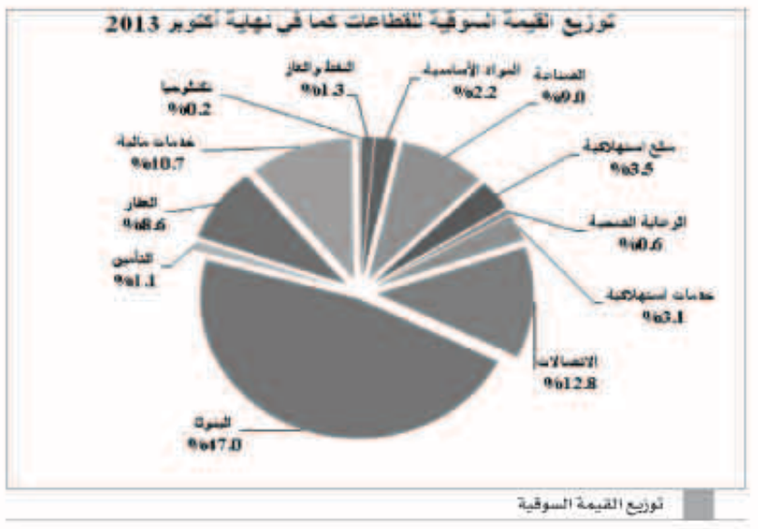

توزيع القيمة السوقية

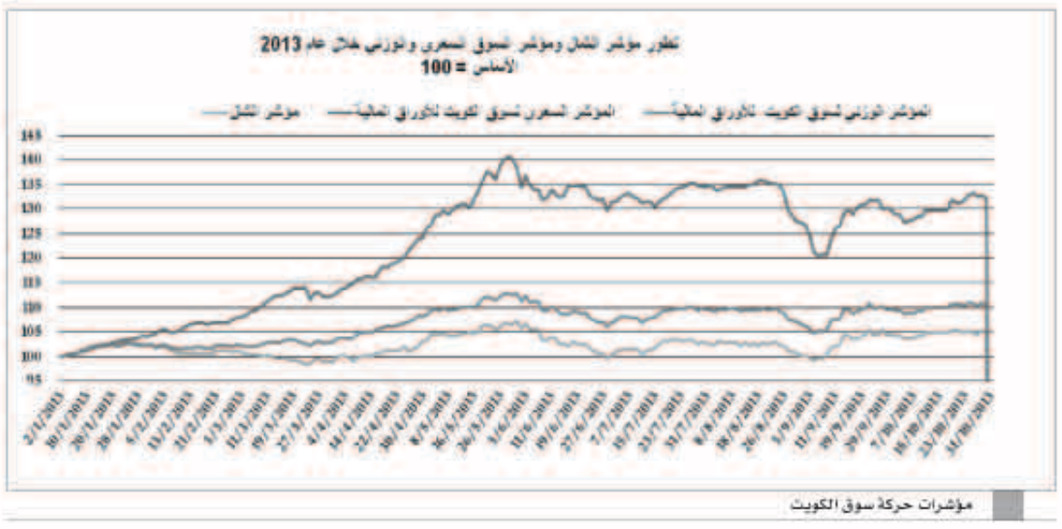

مؤشرات حركة سوق الكويت

أداء مختلط للسوق

وصف تقرير الشال أداء سوق الكويت بأنه مختلط، وقال كان السوق خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 467.2 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 1.0 نقطة ونسبته 0.2 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 29 نقطة، أي ما يعادل 6.6 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

الوضع في العام 2010 .. الأفضل

فجوة المالية العامة لا تتحقق تلقائياً

قال تقرير الشال الأسبوعي ان الحكومة قدمت برنامج عملها متضمنا 24 أولوية، يمكن تلخيصها في أولويتين، فقط، الأولى هي ردم الاختلالات الهيكلية الأربعة في الاقتصاد المحلي، أي خفض هيمنة القطاع العام، وهيمنة إيرادات النفط في تمويل الموازنة، وخلق 77 ألف فرصة عمل جديدة، غالبيتها خارج القطاع العام، أو ردم فجوة ميزان العمالة، والحرص على حجم وتركيبة سكانية أفضل أو اختلال ميزان السكان، والأولوية الثانية هي الحرص على كفاية كم الخدمات العامة ونوعيتها، مثل التعليم والصحة والإسكان والكهرباء. وبالعودة إلى شهر فبراير من عام 2010، عندما أقرت خطة التنمية بقانون وبشبه إجماع، نلحظ أن الأهداف التي وردت في البرنامج هي نفسها التي سطرتها الخطة، الاختلاف الوحيد بينهما، هو أن الوضع في عام 2010 كان أفضل، بينما اتسعت، حاليا، الفجوات الأربع، وتردى مستوى الخدمات العامة.

ومضى ما نريد أن نذكره، والكويت على بداية وعود تم تكرارها، منذ النصف الثاني من ستينات القرن الفائت، بأن العلة ليست في تشخيص الأوضاع، ولا بوضع الرؤى لمواجهتها، وإنما في صدقية إرادة التغيير وقدرة إدارته. وحتى لا تصاب البلد بخيبة أمل جديدة بعد أربع سنوات، وتنتفخ كوادر القطاع العام، مثل ما حدث بعد تشكيل لجنة الإنقاذ الاقتصادي، أو إسقاط قروض في محاولة لشراء ولاء مجلس أمة غير دستوري، لابد من عجينة يقوم بها فريق محترف، يخلط هذه الأهداف أو الأولويات لقياس تأثيراتها على بعضها، ولنعطي بعض الأمثلة، فالكويت لا يمكن أن تحقق حجم مشاريع مماثلا لما حققته في النصف الثاني من سبعينيات القرن الفائت، قياسا بحجم اقتصادها في ذلك الحين، ولكن، كيف تخدم تلك المشروعات ردم فجوة ميزان العمالة

وأوضح ان المواطنة وتركيبة السكان وفجوة المالية العامة، ذلك ما لم يتحقق، سابقا، ولا أمل في أن يتحقق، تلقائيا، في الوقت الحاضر. وكيف يمكن الربط ما بين رفع الطاقة الاستيعابية لجامعة الكويت بنحو 26 في المئة وهيئة التعليم التطبيقي بنحو 10 في المئة، ومتطلبات سوق العمل. وكيف يمكن بلوغ المعدلات العالمية، بين ما يصرف على التعليم الحقيقي وما يصرف على خلق وظائف هامشية وإدارية في قطاع التعليم لا حاجة للقطاع لها. وكيف تمكن زيادة عدد الأسرّة بنحو 43 في المئة وزيادة عدد المراكز الصحية وتحويل الكويت إلى مركز علاج إقليمي للأمراض غير المعدية، وكلها أهداف جميلة، مع الانحراف الحاد فيما تبتلعه الوظيفة الإدارية في القطاع الصحي، على حساب الخدمة الصحية وحياة الناس. وآخر الأمثلة، نوايا إنشاء نحو 37 ألف وحدة سكنية ومنح نحو 42 ألف قرض سكني، وما لم يُذكر، بعد، هو الأثر المحتمل على توسع الفجوات الهيكلية الأربع، إن استمرت السياسة الإسكانية في التوسع الأفقي على حالها، والحالة الشاذة الناتجة عن الارتفاع المخيف في أسعار الأراضي السكنية الذي يبتلع نحو 80 في المئة، حاليا، من تكلفة المسكن.

واكمل: وللفشل التاريخي بتحقيق أي إنجاز، في تقديرنا، سببان، الأول هو عدم الربط بين الأهداف المختلفة، وبعضها يناقض، تماما، بعضها الآخر، والثاني هو حجم الفساد المستشري الذي لا يمكن معه اكتساب صدقية وتسويق سياسات صحيحة وضرورية تبدو في بداياتها غير شعبية، وهما مشكلتا إرادة وإدارة.

أمريكا حققت في سبتمبر إنتاجاً قياسياً للنفط

اوضح الشال ان التوجهات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في المنطقة تعتمد على ركيزتين معلنتين، الأولى هي أمن إسرائيل، والثانية هي حاجتها إلى النفط من إقليم الخليج، لذلك تتغير سياستها واهتماماتها، وفقا للتغير في هاتين الركيزتين. وحدث بعد أن سلم «القذافي»، قبل بضع سنوات، أسلحته الكيماوية لتدميرها، أن اختلفت معاملة أمريكا له إلى الأفضل، وحدث الشيء نفسه مع سوريا الأسد بعد تسليم أسلحتها الكيماوية للتدمير، فالاهتمام الإسرائيلي هو اجتناب مخاطر الحروب غير التقليدية، أما التقليدية، فهي في حدود السيطرة. كذلك الحال مع إيران، فامتلاكها السلاح النووي خط إسرائيلي أحمر، رغم ملكية إسرائيل لذلك السلاح، وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بإيران مرتبطة، بعدا أو قربا، باستعداد إيران لتقديم تنازلات بشأن برنامجها، وضمن سياسة أمريكا المعلنة، الاستغناء عن نفط الإقليم، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط في شهر سبتمبر 2013 مستوى 12.2 مليون برميل، يوميا، وهو مستوى قياسي، أي إنها فاقت مستوى إنتاج كل من روسيا والسعودية. ومن المتوقع أن يبلغ إنتاجها في عام 2014 نحو 13.2 مليون برميل نفط، يومياً، بينما من المحتمل أن ينخفض استهلاكها من نحو 20 مليون برميل، يوميا، في عام 2003 إلى نحو 18.7 مليون برميل، يوميا، في عام 2013. ذلك يترك فجوة، بين الإنتاج والاستهلاك، بحدود 5.5 ملايين برميل، يوميا، وهي كمية يمكن استيرادها من الجوار الجغرافي في شمالها وجنوبها، أي إن الصين سوف تتعدى الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر دولة مستوردة للنفط، والزمن سوف يعمل على ردم فجوة واردات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وزيادتها للصين.

وبين لعل في تغير اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية بالمنطقة دعوة للعودة إلى العقل، فهذا التحول لن يكون مؤقتا، وإنما دائما، وقبله تم توظيف طاقات المنطقة في أسوأ أنواع الحروب، أو الحروب الطائفية. حتى انتهت دولها، معظمها، بتصفيات داخلية مدمرة، واستقطبت المنطقة، كلها، في محورين طائفيين بغيضين، وتم نسيان أن الجغرافيا لا تتغير وأن الأديان وجدت للتقريب بين البشر، وليس لتوظيفها من أجل التدمير. وحفظا لما تبقى من موارد لصناعة مستقبل أفضل، ولابد من توظيف ما تبقى منها من أجل البناء، والفشل في توظيفها دعوة صريحة لمزيد من الاقتتال، في الداخل وخارج الحدود، من أجل أساسيات الحياة هذه المرة.

أسعار النفط الكويتي قفزت فوق حاجز الـ 100 دولار

قال تقرير الشال بانتهاء شهر أكتوبر 2013، انقضى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2014/2013، ومازالت أسعار النفط متماسكة، وعاودت أسعار النفط الكويتي صعودها، فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر الرابع على التوالي. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أكتوبر، معظمه، نحو 105.4 دولارات أمريكية للبرميل، بانخفاض بلغ نحو 2.4- دولار أمريكي للبرميل، عن معدل شهر سبتمبر، البالغ نحو 107.8 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 103.2 دولارات أمريكية للبرميل، بزيادة بلغت نحو 33.2 دولاراً أمريكياً للبرميل، أي بما نسبته 47.4 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولاراً أمريكياً للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 2.7- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته 2.5- في المئة، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 105.9 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية.

وتابع يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته 18 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا، لا علاقة له بالواقع-، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 31 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 14.1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32.2 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11- 12 مليار دينار كويتي، والواقع، أنه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2014/2013، بمجملها، وبسبب إعلان الكويت في شهر أغسطس الفائت بلوغ إنتاجها النفطي نحو 3.2 ملايين برميل يومياً.

أسعار النفط تقفز

أسعار الفائدة بين البنوك الإماراتية تنخفض إلى أدنى مستوياتها في 4 سنوات

«أبوظبي» - انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك العاملة في الإمارات "الأيبور" إلى 1.245 في المئة لأجل سنة، وهو أدنى مستوى لها في 4 سنوات، منذ بدء العمل بآلية تحديد سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك في شهر أكتوبر من العام 2009، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي.

وتراجع سعر الايبور بنحو 38 نقطة أساس منذ بداية العام الحالي 2013، حيث بلغ السعر المسجل مطلع شهر يناير الماضي نحو 1.625 في المئة لأجل سنة، وذلك نتيجة ارتفاع مستويات السيولة النقدية المتوافرة للبنوك في السوق المحلية.

وتظهر بيانات رسمية صادرة عن المصرف المركزي أن الودائع ارتفعت بنسبة 7.3 في المئة إلى 1253 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي، مقارنة مع رصيدها بنهاية العام الماضي 2012، البالغ 1168 مليار درهم.

ونتيجة ارتفاع السيولة فقد تمكنت البنوك العاملة بالدولة من إعادة معظم أموال الدعم إلى وزارة المالية، وهي أموال كانت قد حصلت عليها نهاية العام 2008، وكان الغرض منها دعم البنوك لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية في ذلك الوقت.

وتظهر بيانات المصرف المركزي أن وزارة المالية سددت 51 مليار درهم لمصرف الإمارات المركزي حتى يونيو الماضي، من أصل إجمالي أموال الدعم التي وفرتها الحكومة للبنوك بالدولة خلال عام 2008.

وكان المصرف المركزي اكتتب بأوراق مالية قيمتها 70 مليار درهم، أصدرتها وزارة المالية آنذاك لدعم السيولة لدى البنوك، بناء على قرار الحكومة الاتحادية. وتظهر ميزانية المصرف المركزي أن إجمالي رصيد الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تراجع بنسبة 16 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، ليستقر عند 155.48 مليار درهم، ويشمل ذلك الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وسندات حكومة دبي وسندات وزارة المالية. ووفقا للتغييرات في رصيد المكونات الثلاثة لرصيد الأوراق المالية لدى المصرف، يتضح أن رصيد سندات وزارة المالية التي اكتتب بها المصرف، انخفض بنهاية يونيو الماضي إلى 19.02 مليار درهم مقارنة مع رصيد بلغ 53.47 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2012.

وتظهر البيانات أن وزارة المالية سددت نحو 34.45 مليار درهم خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2013، وهو المبلغ الذي يمثل القيمة التي أعادتها البنوك للوزارة من أموال الدعم خلال الفترة ذاتها.

إلى ذلك ارتفعت السيولة الإجمالية المتوافرة في السوق المحلية بنسبة 10.5 في المئة تعادل زيادة قيمتها 114.1 مليار درهم، خلال 8 أشهر، لتصل إلى 1197 مليار درهم بنهاية أغسطس الماضي مقارنة مع 1083 مليار درهم نهاية 2012. وجاءت الزيادة في السيولة الإجمالية نتيجة ارتفاع رصيد الودائع الحكومية بنسبة 16.8 في المئة مع ارتفاع في الودائع الخاصة تحت الطلب بنسبة بلغت 18.1 في المئة. كما ارتفع رصيد الودائع الحكومية بقيمة 37 مليار درهم ليصل إلى 257.7 مليار درهم بنهاية أغسطس الماضي، فيما زاد رصيد الودائع الخاصة لأجل والتأمينات التجارية بقيمة 28.2 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2013، وارتفعت الودائع الخاصة تحت الطلب، بنسبة 18.1 في المئة تعادل 45.8 مليار درهم. وارتفعت احتياطيات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية بنسبة 25.8 في المئة خلال ثمانية أشهر، لتصل إلى 258.2 مليار درهم بنهاية أغسطس الماضي، مسجلة أعلى مستوياتها في 6 سنوات تقريبا.